الأمم المتحدة

A/HRC/15/31/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
1 July 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة عشرة

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه

إضافة

التقرير المرحلي عن خلاصة الممارسات الجيدة

موجز

تقدم الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان وفقا لقراره ٢٢/٧. وفي هذا القرار، طلب المجلس من الخبير المستقل إجراء حوار مع الأطراف المعنية بغية تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي وتعزيز تلك الممارسات وتبادل الآراء بشأنها، والقيام في هذا الصدد بإعداد خلاصة لها. وتقدّم الخبيرة المستقلة في التقرير إطاراً لتقييم الممارسات الجيدة من منظور حقوق الإنسان، وذلك باستخدام خمسة معايير قياسية (التوافر، والجودة/السلامة، والمقبولية، وسهولة الحصول، والقدرة على تحمل التكاليف)، وخمسة معايير شاملة (عدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة، والأثر والاستدامة).

وتشجّع الخبيرة المستقلة كافة الجهات المعنية تقديم تقرير إليها عن الممارسات الجيدة، وفقا لهذه المعايير المقاييس، وذلك لإدراجها في خلاصة الممارسات الجيدة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١.

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه

التقرير المرحلي عن خلاصة الممارسات الجيدة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-١٤	٣
	ألف– العملية والنهج	٣-٨	٣
	باء – المعايير التي تستند إلى حقوق الإنسان	٩-١٤	٥
ثانياً –	المعايير القياسية	١٥-٣٦	٧
	ألف– التوافر	١٧-٢٠	٧
	باء – الجودة/السلامة	٢١-٢٤	٩
	جيم– المقبولية	٢٥-٢٨	١٠
	دال – سهولة الحصول	٢٩-٣٢	١١
	هاء – القدرة على تحمل التكاليف	٣٣-٣٦	١٢
ثالثاً –	المعايير الشاملة	٣٧-٦٨	١٣
	ألف– عدم التمييز	٤٠-٤٦	١٤
	باء – المشاركة	٤٧-٥١	١٦
	جيم– المساءلة	٥٢-٦١	١٨
	دال – الأثر	٦٢-٦٣	٢٠
	هاء – الاستدامة	٦٤-٦٨	٢١
رابعاً –	الجهات الفاعلة المعنية	٦٩-٨٢	٢٣
	ألف– الدول	٧٠-٧١	٢٤
	باء – الهيئات التنظيمية	٧٢	٢٤
	جيم– مقدمو الخدمات	٧٣	٢٥
	دال – القطاع الخاص	٧٤	٢٦
	هاء – المجتمع المدني	٧٥	٢٦
	واو – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	٧٦	٢٦
	زاي– الوكالات الإنمائية	٧٧-٧٨	٢٧
	حاء– المنظمات الحكومية الدولية	٧٩-٨٠	٢٧
	طاء – التعليم والتدريب ومؤسسات البحوث	٨١	٢٨
	ياء – الأفراد والمجتمعات المحلية	٨٢	٢٨
خامساً –	الخلاصة والتوصيات	٨٣-٨٤	٢٩

أولاً – مقدمة

١- تقدّم الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان وفقا لقراره ٢٢/٧. في هذا القرار، طلب المجلس من الخبير المستقل إجراء حوار مع الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، بغية تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وتعزيز تلك الممارسات وتبادل الآراء بشأنها، والقيام في هذا الصدد بإعداد خلاصة لها. ولإنجاز هذه المهمة، قررت الخبيرة المستقلة تركيز عملها على الممارسات الجيدة وإعداد مجموعة من المعايير يمكن استخدامها كإطار مرجعي يُقيَّم على أساسه ما إذا كانت ممارسة ما تمثل ممارسة "جيدة" من منظور حقوق الإنسان.

٢- وتحديد الممارسات الجيدة يتناول كيفية إعمال حقوق الإنسان المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وما هي النهج التي تتبعها بعض الجهات في هذا الصدد، على أمل أن تُلهم تلك الممارسات الجيدة جهات أخرى لسن قوانين ووضع سياسات وممارسات تتسق مع حقوق الإنسان. ونشر المعلومات عن الممارسات التي أثمرت بشكل جيد يمكّن الجهات الأخرى من الاستفادة من هذه التجارب مما يساهم في تعزيز التقدم صوب ضمان الحصول على مياه الشرب ووسائل الصرف الصحي المأمونة وبأسعار معقولة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساهم تحديد ونشر الممارسات الجيدة في الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك في منع انتهاكات حقوق الإنسان.

ألف – العملية والنهج

٣- عندما كُلفت الخبيرة المستقلة بولايتها، أجرت مشاورات مع عدد كبير من الأشخاص، ملتمسةً بذلك الحصول على المشورة وتبادل وجهات النظر بشأن الطريقة التي تنتهجها لتجميع أفضل الممارسات. وكان قرارها الأول هو ضبط المصطلحات الواردة في قرار المجلس ٢٢/٧ بشكل طفيف، مع التركيز بالأحرى على الممارسات "الجيدة". ويستند قرار الخبيرة المستقلة إلى ملاحظة أن النُّهج المختلفة قد تكون جيدة كلها في سياقات مختلفة.

٤- ووفقاً لتقرير الخبيرة المستقلة المقدم إلى الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان والذي بيَّنت فيه برنامج الأنشطة عملاً بولايتها، فقد بدأت العمل في مجال المعايير التي ستمكنها من تصنيف ممارسة معينة بوصفها "ممارسة سليمة" (A/HRC/10/6، الفقرة ٣٤). ذلك أن صفة "سليمة" (أو جيدة) مفهوم ذاتي للغاية، وبما أن مختلف الجهات الفاعلة قد تكون لها وجهات نظر مختلفة (أو حتى متعارضة) بشأن دقة وصف ممارسة معينة بأنها ممارسة جيدة، فقد اعتبرت

الخبيرة المستقلة من الضروري وضع معايير تستند إلى قواعد ومبادئ حقوق الإنسان، من أجل تزويدها بإطار مرجعي للتقييم أكثر وضوحاً وأكثر موضوعية.

٥- وأجرت الخبيرة المستقلة مشاورة للخبراء في لشبونة، يومي ٧ و٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، من أجل مناقشة المعايير المحتملة للممارسات الجيدة. وحضر المشاورة ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة، والوكالات الإنمائية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات، والأوساط الأكاديمية. وطُلب منهم النظر في مجموعة من المعايير التي عُرضت عليهم في وقت سابق لتحديد ما إذا كان يمكن تصنيف الممارسات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي على أنها جيدة من منظور حقوق الإنسان. واعتباراً لما توصلت إليه مناقشات الاجتماع من نتائج مثمرة، فقد استقر رأي الخبيرة المستقلة على مجموعتين من المعايير أدرجتهما في هذا التقرير: (أ) المعايير القياسية: وتشمل التوافر، والجودة/السلامة، والمقبولية، وسهولة الحصول والقدرة على تحمل التكاليف؛ (ب) والمعايير الشاملة: وتتضمن عدم التمييز والمشاركة، والمساءلة، والأثر والاستدامة.

٦- وبناء على هذه المعايير، وضعت الخبيرة المستقلة استبياناً، وُزع على نطاق واسع على مختلف مجموعات أصحاب المصلحة مثل الدول، والهيئات التي تنظم مجاليْ المياه والصرف الصحي، والهيئات العامة والخاصة لتقديم الخدمات في مجال المياه والصرف الصحي، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والمجتمع المدني، والوكالات المانحة، والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها. وفي سياق تحديد وتقديم أمثلة على الممارسات الجيدة التي ينبغي إدراجها في الخلاصة، تأمل الخبيرة المستقلة أن تكون هذه المعايير القائمة على حقوق الإنسان مفيدة لمختلف الجهات الفاعلة لكي تُجري كل منها تقييماً ذاتياً لممارساتها.

٧- وستعتمد الخبيرة المستقلة، في إعداد الخلاصة، على نوعين من المعلومات على الأقل. أولاً، سوف تستعين بالإجابات الخطية على الاستبيان. وثانياً، فقد شرعت في إجراء العديد من المشاورات مع أصحاب المصلحة لمساعدتها على النظر في بعض الممارسات بمزيد من التفصيل. وإلى حين كتابة هذا التقرير، أجرت مشاورتين مع المنظمات الحكومية الدولية والوكالات الإنمائية الثنائية. ومن المقرر إجراء مزيد من المشاورات مع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والهيئات العامة والخاصة لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي، ويحتمل إشراك أفراد آخرين. وتأمل الخبيرة المستقلة أن تتمكن، من خلال جمع أشخاص يعملون في نفس القطاع مع بعضهم لمناقشة الممارسات الجيدة المتعلقة بحقوق الإنسان والمياه والصرف الصحي، من تيسير تبادل هذه الممارسات الجيدة بغية جعل جهات أخرى تستخلص دروساً مفيدة منها. وتتوقع الخبيرة المستقلة كذلك أن تقف على التحديات المشتركة في إعمال الحقوق في مجال الصرف الصحي والمياه، فضلا عن الحلول الممكنة للتغلب على تلك التحديات.

٨- واستناداً إلى التقارير الخطية والأمثلة على الممارسات الجيدة التي جُمعت خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة، ستقدم الخبيرة المستقلة إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ خلاصة للممارسات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي التي تم تقييمها على أنها "جيدة" من منظور حقوق الإنسان.

باء - المعايير التي تستند إلى حقوق الإنسان

٩- ترى الخبيرة المستقلة أن الممارسات التي تم جمعها يجب أن تحقِّق - أو تساهم في تحقيق - إعمال حقوق الإنسان في مجال المياه والصرف الصحي.

١٠- وتفهم الخبيرة المستقلة مصطلح "الممارسة" فهماً واسعاً، فهي تعتبره شاملاً لكل من السياسة العامة والتنفيذ. وبالتالي، فإن ما يشكّل ممارسة جيدة يمكن أن يشمل مبادرات متنوعة كالمعاهدات الدولية والتشريعات (على الصعد الوطنية ودون الوطنية والمحلية) والأنظمة والسياسات والاستراتيجيات والأطر المؤسسية، وإجراءات التخطيط والتنسيق، وسياسات التعاون الدولي، والبرامج، والمشاريع، والحملات، والإعانات المالية، وآليات التمويل، والهياكل التعريفية، وعقود المشغلين، وإجراءات الشكاوى، والقرارات القضائية وشبه القضائية، من بين العديد من الاعتبارات الممكنة الأخرى.

١١- وتهدف المعايير الواردة في هذا التقرير إلى تقديم وصف أكثر دقة للمتطلبات المحددة التي تمكّن من تصنيف ممارسة ما على أنها ممارسة جيدة. ذلك أن المضمون المعياري لحقوق الإنسان في الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه ينص على معايير حقوق الإنسان ذات الصلة - أو ما يعرف بالمعايير القياسية - (التوافر، والجودة/السلامة، والمقبولية، وسهولة الحصول، والقدرة على تحمل التكاليف). وترتكز المعايير الشاملة (عدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة، والأثر والاستدامة) على مبادئ حقوق الإنسان واعتبارات حقوق الإنسان الأعمّ. وسيتم أدناه تناول المجموعتين بمزيد من التفصيل.

١٢- وفي سياقات أخرى، اقتُرحت واستخدمت طائفة واسعة من المعايير لتحديد الممارسات الجيدة، بما في ذلك على سبيل المثال، الفعالية والكفاءة، والملاءمة، والسلامة الأخلاقية، والاستدامة[(١)]؛ والأثر، والاستجابة، والابتكار/الإبداع، وقابلية النقل، وقابلية التكرار، وسهولة التنفيذ، والاعتبارات الجنسانية[(٢)]، أو المشاركة، وعدم التمييز،

---

(١) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، "Summary booklet of best practices", issue 1 (Geneva, 1999), p. 5.

(٢) منظمة العمل الدولية، summary report on the workshop on "Good practices – decent work and the informal economy", Turin, Italy, 30 and 31 August 2004، متاح على الموقع التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---integration/documents/event/wcms_080299.pdf.

والمساواة[٣] من بين معايير أخرى. وبعض هذه المعايير – مثل المشاركة وعدم التمييز – تم تناولها بشكل واضح من منظور حقوق الإنسان. وقد تم تحديد معياري الأثر والاستدامة، كمعيارين إضافيين ضروريين لتقييم الممارسات من وجهة نظر حقوق الإنسان. وهناك معايير أخرى – مثل الاستجابة – تناولها ضمناً معيارا المشاركة والمقبولية مثلاً. كما تناول معيارُ الأثر أيضاً معيارَ الفعالية المقترح، وتناولت المعايير القياسية الخمسة معيار الملاءمة. وتناول معيارا عدم التمييز والمشاركة معياري المساواة والاعتبارات الجنسانية بشكل ضمني. غير أن معايير أخرى، وخاصة السلامة الأخلاقية والابتكار/الإبداع، تبدو مكررة أو ليست ذات أهمية من منظور حقوق الإنسان. ويمكن أن تكون المعايير الهادفة إلى تحديد الممارسات القيمة لغرض تكرارها ونقلها معايير مفيدة أيضاً بالنسبة لسياق حقوق الإنسان. ولكن ذلك ليس شرطاً، لأنه من منظور حقوق الإنسان، يمكن اعتبار الممارسة جيدة حتى لو كان هدفها إيجاد حل لمجتمع محلي صغير يواجه تحديات فريدة من نوعها – وليست بالضرورة قابلة للتكرار. وبالمثل، فإن الحلول أو النهج الفعالة التي يسهل تنفيذها ذات أهمية. ويقر قانون حقوق الإنسان واجب تحقيق التقدم في ظل القيود التي تفرضها محدودية الموارد المالية ويستدعي التحرك بأكبر قدر ممكن من السرعة نحو الإعمال الكامل لهذه الحقوق[٤]. ومع ذلك، فإن فعالية التكلفة وسهولة التنفيذ ليستا من الاعتبارات الغالبة والشاملة – بل على العكس من ذلك، قد تقتضي حقوق الإنسان إيجاد حلول تنطوي على تكاليف باهظة نسبياً. فعلى سبيل المثال، قد تكون للعمليات القائمة على المشاركة، التي تعتبر أساسية من منظور حقوق الإنسان، تكاليف مرتفعة، ولكنها تعتبر عمليات لا غنى عنها لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق التأثير المستدام.

١٣- ووردت معايير حقوق الإنسان المبينة أدناه على نحو عريض ومرن وقابل للتكيف بشكل مقصود. فقانون حقوق الإنسان لا ينص على خيار معين في مجالي السياسة العامة أو التكنولوجيا، بل يدعو، بدلاً من ذلك، إلى إيجاد حلول وفقاً للسياق المحدد. ويقتضي ذلك تلبية الاحتياجات الفردية واستبعاد الحلول التي "تناسب كل الحالات". وفي هذا الصدد، يؤكد قانون حقوق الإنسان على وجهة النظر الفردية، شريطة ألا تُخل ممارسة الحقوق الفردية بحقوق الآخرين. ومراعاة لهذه الاعتبارات، يهدف تحديد الممارسات الجيدة إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من النُهج المختلفة، مما يكفل استيفاء حقوق الإنسان للجميع.

---

(٣) اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/الفريق العامل لمجموعة الحماية، "Discussion note on collection of good practices in protection", p. 3. متاح على الموقع التالي:
www.humanitarianreform.org/humanitarianreform/Portals/1/cluster%20approach%20page/clusters%20pages/Protection/PCWG%20Note%20on%20Good%20Practices.pdf.

(٤) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣(١٩٩٠) بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف، الفقرة ٩.

١٤- وفي أقسام التقرير التالية، سوف تحلل الخبيرة المستقلة جميع المعايير، بالإضافة إلى طريقة انطباق كل منها على الحق في الحصول على المياه والصرف الصحي.

ثانياً - المعايير القياسية

١٥- ترتكز المعايير القياسية لتحديد الممارسات الجيدة على المضمون المعياري لحقوق الإنسان في الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه. وقد وصفت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مضمون الحق في الماء في تعليقها العام رقم ١٥(٢٠٠٢)، ووصفت الخبيرة المستقلة في تقريرها عن التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بخدمات الصرف الصحي (A/HRC/12/24) المضمون المعياري للحق في الصرف الصحي. وقررت الخبيرة المستقلة البناء على هذا الإطار من خلال تحديد المعايير التقعيدية للممارسات الجيدة، وهي: التوافر، والجودة/السلامة، والمقبولية، وسهولة الحصول، والقدرة على تحمل التكاليف. وتلك الفئات مترابطة وقد تتوافق بعض الممارسات مع العديد من المعايير القياسية، أو مع معيار واحد فقط. فمثلاً يمكن تقييم هيكل التعريفة الذي يراعي التحديات الخاصة التي تواجه الفقراء من حيث معيار القدرة على تحمل التكاليف، بينما تكون المعايير الأخرى أقل أهمية. ومن ناحية أخرى، فإن اتباع نهج على نطاق القطاع بأكمله سيتطرق لجميع المعايير القياسية. وسوف تراعي الخبيرة المستقلة الممارسات التي تساعد في إعمال الحق في المياه والصرف الصحي من خلال معالجة معيار أو أكثر من هذه المعايير عند إعدادها للخلاصة، شريطة ألا تقوّض هذه الممارسة معايير أخرى أو تتعارض معها.

١٦- ويرد أدناه شرح أكثر تفصيلاً لهذه المعايير وتحليل لأهميتها من منظور حقوق الإنسان وأمثلة على أنواع الممارسات الجيدة التي يمكن أن تكون لها صلة بها.

ألف - التوافر

١٧- في كثير من الحالات، لا تتوفر ببساطة مرافق المياه والصرف الصحي بكميات كافية؛ حيث لا يحصل الناس على ما يكفيهم من المياه لتلبية احتياجاتهم الأساسية الشخصية والمترلية، أو لا تصلهم المياه إلا بشكل متقطع. وفيما يتعلق بالصرف الصحي، لا يزال أكثر من بليون شخص يقضون حاجاتهم في العراء نظراً لعدم توافر مرافق الصرف الصحي لهم(٥). ويهدف هذا المعيار إلى إيجاد حلول لهذه المسألة.

---

(٥) انظر منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، *Progress on Sanitation and Drinking Water: 2010 Update* (Geneva), p. 22. متاح على الموقع التالي: http://whqlibdoc.who.int/publications/2010/9789241563956_eng_full_text.pdf.

١٨- ويقتضي قانون حقوق الإنسان توفرَ عدد كاف من مرافق الصرف الصحي إلى جانب الخدمات المرتبطة بها لضمان ألا تكون فترات الانتظار طويلة بشكل غير معقول. ومن السهل تحديد العدد الأدنى من المراحيض التي يجب أن تتوفر لمجموعة سكانية معينة، لكن قد يأتي ذلك بنتائج عكسية، لأنه قد لا يراعي خصوصيات مجتمع معين ولا الاحتياجات الخاصة لكل فرد من أفراده. فقد يكون للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال وغيرهم متطلبات خاصة في استعمال الصرف الصحي (الوثيقة A/HRC/12/24، الفقرة ٧٥).

١٩- وفيما يتعلق بالمياه، ينص هذا المعيار على أنها ينبغي أن تتوفر بشكل مستمر وبكميات كافية لتلبية احتياجات الشرب والنظافة الشخصية، فضلا عن الاستخدامات الشخصية والمنزلية الأخرى، مثل الطبخ وإعداد الطعام، وغسل الأطباق والملابس والتنظيف[٦]. ولا يمكن تحديد استمرارية إمدادات المياه ولا كميتها الدقيقة المطلوبة بشكل مجرد، نظراً لاختلاف الاحتياجات الفردية في استهلاك المياه، مثلاً بسبب الظروف المناخية، ومستوى النشاط البدني والظروف الصحية الشخصية. وبالتالي، فمن غير الممكن تحديد كميات دقيقة تنطبق على المستوى العالمي ويتعين أن تكون الإمدادات متواصلة بحيث يتسنى جمع كميات تكفي لتلبية جميع الاحتياجات دون المساس بجودة المياه[٧]. وفيما يتعلق بالكمية اللازمة، فإن التقديرات والتوصيات الدولية يمكن أن توفر توجيهاً عاماً لتقييم ما إذا كان يتم استيفاء معيار التوافر. فقد قُدر مثلاً أن تلبية الاحتياجات المنزلية تستدعي توفير نحو ١٠٠ لتر للفرد الواحد في اليوم[٨]. وقُدر الحد الأدنى المطلق من المياه في سياق الاستجابة للكوارث بـ ١٥ لتراً للفرد الواحد في اليوم[٩]. غير أن هذا القدر يثير شواغل صحية لأنه لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية لمتطلبات النظافة، ويجب ألا يفهم على أنه يتوافق مع الإعمال الكامل للحق في الماء.

---

(٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥، الفقرة ١٢(أ).

(٧) ترتبط هذه المسألة أيضاً بجودة المياه، وذلك لأن صهاريج المياه في البيوت لها مخاطر من حيث جودة المياه والصحة. فقد توصل كل من غوندري ورايت إلى أن تحسين أساليب تخزين المياه المنزلية يمكن أن يقلل من الإصابة بمرض الكوليرا. انظر S. Gundry, J. Wright and R. Conroy, "A systematic review of health outcomes related to household water quality in developing countries", *Journal of Water and Health*, vol. 2, No. 1 (March 2004), p. 1. وانظر أيضاً *Combating Waterborne Disease at the Household Level* (Geneva, 2007)، متاح على الموقع التالي: www.who.int/household_water/advocacy/combating_disease.pdf.

(٨) Guy Howard and Jamie Bartram, *Domestic Water Quantity, Service Level and Health* (WHO, Geneva, 2003), p. 22.

(٩) The Sphere Project, *Humanitarian Charter and Minimum Standards in Disaster Relief* (Geneva, 2004), p. 63. متاح على الموقع التالي: www.sphereproject.org/content/view/40/84/lang,english/. يحدد هوارد وبارترام كمية ٢٠ لتراً في اليوم كمقدار أساسي للحصول على المياه، ولكنهما يشيران إلى أن هذه الكمية غير كافية لضمان تلبية احتياجات النظافة الضرورية. (*Domestic Water Quantity*, p. 22).

٢٠- ومراعاةً لفهم التوافر على هذا النحو، يمكن تصنيف تشكيلة عريضة من الممارسات على أنها ممارسات جيدة من منظور حقوق الإنسان. ويمكن أن تتضمن هذه الممارسات سن قوانين ووضع سياسات تمنح الأولوية لتوفير المياه للاستخدامات الشخصية والمنزلية، وإعفاء تلك الاستخدامات من شروط الترخيص، مع كفالة الحد الأدنى من المياه التي "لا غنى عنها" للاستخدامات الشخصية والمنزلية، وتوفير التكنولوجيات الكفيلة بتحسين استمرارية إمدادات المياه، وتشجيع الصرف الصحي بمبادرة من المجتمعات المحلية أو بناء المراحيض في المجتمعات التي لا تتوفر فيها. وترتبط هذه الممارسات بمعيار توافر الخدمات، ولكنها من المرجح أن تدخل في نفس الوقت ضمن نطاق المعايير الأخرى المذكورة أدناه.

باء - الجودة/السلامة

٢١- في حين تشير أحدث التقديرات إلى أن ٨٨٤ مليون شخص لا يزالون في عداد السكان الذين لا يستخدمون المياه المعالجة[١٠]، فإن تقديرات عدد الأشخاص الذين يعتمدون على مياه ذات نوعية رديئة للأسف أعلى من ذلك بكثير[١١]. وتلوث المياه بفعل التسرب، والظواهر الجيولوجية الطبيعية، مثل وجود الزرنيخ في المياه الجوفية، وعدم كفاية الصرف الصحي، ومناولة المياه وتخزينها في البيوت بشكل غير سليم هي أمور لها تأثير عميق على صحة الناس، ونتيجة لذلك، تتأثر قدرة الأطفال على الذهاب للمدارس، وقدرة الأفراد على العمل، أو المشاركة في المجتمع. ويثير عدم الحصول على الصرف الصحي المأمون والنظيف شواغل خطيرة على الصحة العامة. ويستهدف معيار الجودة/السلامة معالجة هذه المشاكل.

٢٢- إن حقوق الإنسان تقتضي أن يكون استخدام مرافق الصرف مأموناً من الناحية الصحية، مما يعني أنها يجب أن تَمنَع على نحو فعال اتصال الإنسان والحيوانات، بما فيها الحشرات، بالفضلات البشرية. وينبغي تفادي تفريغ المراحيض بالطرق اليدوية. ويجب علاوة على ذلك، أن تكفل مرافق الصرف الصحي توافر المياه النقية للشرب والصابون لغسل الأيدي. ذلك أن الاعتبارات الخاصة بالصحة، مثل النظافة الصحية المتعلقة بالعادة الشهرية والاستنجاء وطهارة الأعضاء التناسلية، لها أيضاً أبعاد هامة تتعلق بالسلامة. (A/HRC/12/24، الفقرة ٧٢).

---

(١٠) منظمة الصحة العالمية/اليونيسيف، منشور *"Progress"*، الصفحة ٧.

(١١) لا تُرصد جودة المياه كجزء من رصد الأهداف الإنمائية للألفية. المرجع السابق، الصفحة ٣١، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، *MDG Monitoring for Urban Water Supply and Sanitation – Catching up with Reality in Sub-Saharan Africa* (Eschborn, 2007), p. 13.

٢٣- ويجب أن تكون المياه من الجودة بحيث لا تشكل خطراً على صحة الإنسان[١٢]. ولا بد من تفادي انتقال الأمراض المنقولة عبر الماء بسبب استعمال المياه الملوثة. وتعرّف منظمة الصحة العالمية مياه الشرب المأمونة في منشورها *دلائل جودة مياه الشرب* بأنها "تلك التي لا تنطوي على أي مخاطر ذات بال على الصحة بسبب استهلاكها مدى الحياة"[١٣]. ويمكن اعتبار الحدود القصوى المنصوص عليها في الدلائل كنقطة مرجعية لمجموعة واسعة من المواد التي من المحتمل أن تكون ضارة. ويمكن للدول أن تعتمد هذه المعايير أو أن تضع معايير إقليمية أو وطنية للتنفيذ؛ وفي كلتا الحالتين، يجب ضمان قدرة هذه المعايير على وقاية صحة الإنسان من التعرض للخطر.

٢٤- ويمكن توجيه الممارسات الجيدة المتعلقة بالسلامة والجودة نحو جوانب مختلفة، ذلك أن الأبعاد التي تمسها هذه المعايير متنوعة للغاية. فهي يمكن أن تشمل على سبيل المثال لا الحصر القوانين والنظم المعمول بها لمراقبة واختبار جودة المياه، ونظم الصرف الصحي البيئية، والأساليب المبتكرة لتفريغ المراحيض في بيئات معقدة مثل الأحياء الفقيرة، وحلول الصرف الصحي المنخفضة التكلفة لفصل الفضلات بالطرق الصحية عن الاتصال بالبشر أو الحيوان، وتنقية المياه وترشيحها، أو غير ذلك من الحلول المنخفضة التكلفة لجعل المياه صالحة للشرب، أو أساليب تخزين المياه في المنازل بالطرق النظيفة.

جيم - المقبولية

٢٥- تختلف وجهات النظر فيما يتعلق بأي حلول الصرف الصحي وإمدادات المياه يُعتبر مقبولاً في سياق معين. ذلك أن النظافة الشخصية قضية حساسة للغاية في المناطق والثقافات المختلفة. فإذا لم تكن المرافق والمصادر مقبولة بسبب موقعها المكاني مثلاً، فإن الناس لن يستخدمونها. وبالتالي، فإن المقبولية تشكل معياراً له نفس الأهمية.

٢٦- وفي كثير من الثقافات، يجب بناء المراحيض بحيث تضمن الخصوصية. وغالباً ما يتطلب معيار المقبولية الفصل بين مراحيض النساء ومراحيض الرجال في الأماكن العامة، ومراحيض الفتيات والفتيان في المدارس. وكما ذُكر أعلاه فيما يتعلق بمعيار الجودة، ينبغي أن تستوعب المرافقُ الممارساتِ الصحية الشائعة في ثقافات معينة، مثل الاستنجاء وطهارة الأعضاء التناسلية، وأن تلبي مراحيض النساء الاحتياجات الخاصة بالعادة الشهرية (A/HRC/12/24، الفقرة ٨٠).

---

(١٢) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥، الفقرة ١٢(ب).

(١٣) منظمة الصحة العالمية، *دلائل جودة مياه الشرب*، الطبعة الثالثة، جنيف ٢٠٠٨، الصفحة ١.

٢٧- والمقبولية أيضاً معيار هام لتشجيع الناس على استخدام مصادر المياه المأمونة. وينبغي خصوصاً أن تكون المياه مقبولة من حيث لونها ورائحتها وطعمها[١٤]. ويجب فهم هذه الخصائص من حيث صلتها بسلامة المياه، وترتبط سلامة المياه بدورها مباشرة بالشروط الصحية، إذ قد تكون المياه مقبولة من حيث الطعم واللون والرائحة ولكنها تظل غير مأمونة من حيث النوعية.

٢٨- وستتضمن الممارسات الجيدة المتعلقة بمقبولية مياه الشرب والصرف الصحي بالضرورة درجة عالية من التشاور مع المستخدمين لفهم قصدهم من تعريف صفة "مقبولة". فالمقبولية يمكن أن تكون متصلة مثلاً بتصميم المرفق الصحي أو موقعه المكاني، أو بتحديد مكان نقطة توزيع المياه أو مصدر المياه الفعلي. وقد تنطبق التقاليد الثقافية أيضاً على شروط استخدام هذه المرافق. ومن الضروري إقامة حوار مناسب مع الفئات المعنية ورفع مستوى الوعي لديها لتعزيز فهم الروابط مع جوانب أخرى من الحق في الحصول على الماء والصرف الصحي.

دال - سهولة الحصول

٢٩- حتى عندما يتوفر الماء والصرف الصحي بصفة عامة، لا يمكن الحصول عليهما في كثير من الأحيان لعدة أسباب. ففي مختلف أنحاء العالم، غالباً ما توجد نقاط توزيع المياه على مسافات بعيدة عن المنازل، حيث ينفق الناس، وخاصة الفتيات والنساء، الجزء الأكبر من نهارهم مشياً بغرض جلب المياه لتلبية احتياجاتهم اليومية. وغالباً ما يتعرض أمن الناس للتهديد وهم في طريقهم إلى المرافق أو أثناء استخدامهم لها، وخاصة عند استخدام مرافق الصرف الصحي في الليل. ومن شأن الممارسات الخاصة بمعيار سهولة الحصول على الماء السعي للتغلب على هذه القضايا.

٣٠- وذكرت الخبيرة المستقلة أنه "يجب أن يكون بإمكان الجميع الوصول مادياً إلى مرافق الصرف الصحي داخل كل أسرة معيشية، ومؤسسة صحية أو تعليمية، ومؤسسة أو مكان عام، ومكان عمل، أو في الجوار المباشر لهذه الأماكن" (A/HRC/12/24، الفقرة ٧٥). وينطبق الشيء نفسه على مرافق المياه. وينبغي أن تكون المسافة إلى مرافق الصرف الصحي أو المياه في متناول كل أسرة معيشية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لبعض الفئات والأفراد. ويجب أن يكون الطريق المؤدي إلى المرفق وكذلك مرفق المياه أو مصدرها نفسه آمناً ومريحاً لجميع المستخدمين، بمن فيهم الأطفال والمسنون والمعوقون والنساء، بمن فيهن الحوامل، والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون بإمكان الناس استخدام المرافق الصحية بأمان في الليل. ويمكن تيسير ذلك من خلال وضع مسارات مضاءة، أو توفير

(١٤) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥، الفقرة ١٢(ب).

المصابيح المحمولة أو غير ذلك من التدابير. وينبغي مراعاة الخطر من هجمات الحيوان أو الإنسان، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، وخاصة الفتيات، عند اختيار كيفية بناء المرافق وتحديد مكانها لتفادي مثل هذه التهديدات.

٣١- ومن الضروري إجراء أعمال الصيانة والتنظيف بشكل دوري (مثل تفريغ الحُفَر أو تنظيف المناطق المحيطة بنقاط توزيع المياه) لضمان استدامة المرافق الصحية ومرافق المياه واستمرار الانتفاع بها.

٣٢- وتشمل الممارسات الجيدة التي لها تركيز خاص على معيار سهولة الوصول إلى المرافق المصممة خصيصاً للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك مميزات مثل المنحدرات أو الدرابزين للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن الإجراءات الرامية إلى تقريب نقاط توزيع الماء من المنازل أو تعبئة فئات المجتمع المحلي لكفالة السلامة في مرافق المياه والصرف الصحي وما حولها، ضمن إجراءات أخرى كثيرة.

هاء - القدرة على تحمل التكاليف

٣٣- في أماكن كثيرة جداً، تَدفع أكثر الفئات فقراً معظم تكاليف الخدمات الخاصة بالمياه والصرف الصحي. وبما أن الفقراء غير موصولين بالشبكة العامة للمياه والصرف الصحي، فلا يبقى لديهم في بعض الأحيان أي خيار سوى شراء المياه من الباعة الخواص غير الرسميين، الذين قد يطلبون أثماناً أكثر تكلفة بمقدار ١٠ أضعاف إلى ٢٠ ضعفاً من تكاليف المياه التي توفرها المرافق العامة[١٥]. وقد يرى الناس أنهم غير قادرين على تحمل تكاليف خدمات الشبكات، حتى ولو كان بإمكانهم الوَصْل بها. وبما أن المياه والصرف الصحي أمران أساسيان للبقاء، قد ينفق الناس أموالا إضافية للحصول عليهما، ولكن غالباً ما يكون ذلك على حساب التمتع بحقوق الإنسان الأخرى. ويعالج معيار القدرة على تحمل التكاليف هذه المشكلة.

٣٤- ويجب أن تتوفر مرافق وخدمات الصرف الصحي والمياه للاستفادة منها بأسعار في متناول الجميع. ويشمل توفير الخدمات بناء المرافق وصيانتها، ومعالجة المياه والتخلص من المواد البرازية. ويجب ألا يتجاوز دفع أثمان هذه الخدمات قدرة الناس على الحصول على السلع الأساسية والخدمات الأخرى التي تكفلها حقوق الإنسان، مثل الغذاء والسكن والخدمات الصحية والتعليم. ولا تستدعي القدرة على تحمل التكاليف بالضرورة الحصول على الخدمات مجاناً. وعندما لا يستطيع الناس الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ - "ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية"* (نيويورك، بالغريف ماكميلان، ٢٠٠٦)، الصفحة ٨٣.

بإمكانياتهم الخاصة، لأسباب خارجة عن إرادتهم، يتعين على الدولة إيجاد حلول لكفالة حصولهم عليها.

٣٥- ويجب توخي الحذر وضمان مراعاة الأصول الإجرائية بصفة خاصة في حالات قطع إمدادات المياه بسبب عدم قدرة المستخدمين على الدفع. ويجب اتخاذ تدابير لضمان عدم حرمان هؤلاء المستخدمين من الحصول على المياه الصالحة للشرب لتلبية أبسط احتياجاتهم الشخصية والمترلية، بما في ذلك الحاجات الخاصة بالصرف الصحي عندما يكون هناك اعتماد على مرافقه المنقولة بواسطة شبكة المياه.

٣٦- وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف، يمكن أن تكون أمثلة الممارسات الجيدة متصلة، في جملة أمور، بإدراج خدمات الصرف الصحي والمياه في شبكات الأمان الاجتماعي، أو في برامج الائتمانات البالغة الصِغر، أو الصناديق المتجددة الرصيد لمساعدة الناس على تحمل تكلفة الوصل بالشبكة، أو الهياكل التعريفية المنطوية على إعانات لتعويض تفاوت أسعار السلع، أو السياسات الناظمة لقطع الإمداد، أو مبادرات مراقبة أسعار المياه والصرف الصحي وتنظيمها.

ثالثاً - المعايير الشاملة

٣٧- تشكل معايير عدم التمييز والمشاركة والمساءلة سمات محددة لحقوق الإنسان لأنها مجتمِعةً تتيح تمكين الضعفاء والمهمشين والمستبعَدين. وفي هذا الصدد، تمثل المعايير الثلاثة أدوات طبيعية لتحديد الممارسات الجيدة من منظور حقوق الإنسان، وهي تتجلى أيضاً في نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان[١٦]، الذي يشكل إطاراً توجيهياً للإجراءات التي تكفل الحصول على المياه والصرف الصحي. واعتباراً لمعايير أخرى، ومن خلال المناقشات التي جرت مع الجهات العاملة في مجال المياه والصرف الصحي، أضيف معيارا الأثر والاستدامة اعتباراً لما لهما من أهمية مماثلة في سياق حقوق الإنسان.

٣٨- وترى الخبيرة المستقلة أن الممارسات الجيدة ينبغي أن تفي بجميع المعايير الخمسة الشاملة إلى حد ما، وعلى أقل تقدير، يجب ألا تقوّض ممارسة ما هذه المعايير أو تتعارض معها. فعلى سبيل المثال، لو بُذل جهد كبير لتوسيع نطاق الحصول على المياه لجميع السكان في منطقة معينة ولكن هذا الجهد قد أدى إلى استمرار أشكال من التمييز من خلال توفير

(١٦) انظر بيان الأمم المتحدة بشأن فهم مشترك للنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التعاون الإنمائي. متاح على الموقع التالي: www.undg.org/archive_docs/6959-The_Human_Rights_Based_Approach_to_Development_Cooperation_Towards_a_Common_Understanding_among_UN.pdf.

صنابير منفصلة لغالبية السكان عن الصنابير المخصصة لفئة مهمشة أو مستبعَدة، لما أمكن اعتبار هذه الممارسة ممارسة جيدة من منظور حقوق الإنسان.

٣٩- وتَرِد هذه المعايير أدناه بمزيد من التفصيل، بما في ذلك أهميتها من منظور حقوق الإنسان مصحوبةً بأمثلة عن أنواع الممارسات الجيدة التي يمكن أن ترتبط بها.

ألف - عدم التمييز

٤٠- يتعرض بعض الناس في كثير من البلدان للتمييز بسبب اللون أو الجنس أو اللغة أو العرق أو الجنسية أو لأسباب أخرى. وفي مجالي الصرف الصحي والمياه، يمكن أن يعبّر التمييز عن نفسه، مثلاً، من خلال رفض أو تقييد إمكانية الحصول على مرافق الصرف الصحي أو مصادر المياه لفئة معينة من الناس. ويهدف معيار عدم التمييز إلى تسليط الضوء على هذه الأنواع من الحالات وتصحيحها.

٤١- وعدم التمييز معيار مجسَّد في صميم قانون حقوق الإنسان، حيث توجد أحكام تنص على عدم التمييز في معظم المعاهدات والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان. وتحظر المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التمييز في التمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدات ذات الصلة بسبب "العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر"[١٧]. وركزت معاهدات حقوق الإنسان التي تلت ذلك على الأشخاص الذين يعانون من التمييز، والتزمت بتحديد حقوقهم. ومن تلك المعاهدات الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٦). وبمرور الوقت، كبرت لائحة أسباب التمييز المحظورة لتشمل أيضاً بسبب "أي وضع آخر" - مثل السن والحالة الصحية، والحالة الاقتصادية والاجتماعية[١٨]، من بين فئات أخرى.

٤٢- وتُعرِّف اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التمييز بأنه "أي تفرقة أو استثناء أو تقييد أو تفضيل، أو غير ذلك من أوجه المعاملة التفاضلية المبنية بشكل مباشر أو غير مباشر على أسباب تمييز محظورة، بقصد إبطال أو إضعاف الإقرار

(١٧) انظر أيضاً المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

(١٨) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٠(٢٠٠٩) بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقرات ٢٩ و٣٣ و٣٥.

بالحقوق المنصوص عليها في العهد أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة، أو بما يؤدي إلى ذلك"[١٩].

٤٣- وينطبق هذا أيضاً على التمييز بحكم القانون والتمييز بحكم الواقع[٢٠]. فالتمييز بحكم القانون واضح في القوانين أو السياسات أو غير ذلك من الصكوك، على سبيل المثال، عندما ينص القانون أنه من حق المواطنين فقط (وليس غير المواطنين) الحصول على المياه الصالحة للشرب. ويشكِّل التمييز بحكم القانون انتهاكاً لحقوق الإنسان يجب أن تلغى الأحكام الناصة عليه وتتم الاستعاضة عنها.

٤٤- ومع ذلك، قد لا يكون التمييز واضحاً في كثير من الأحيان، ولكنه يتبين فقط من خلال الأثر الفعلي للسياسات التي تبدو محايدة. فمثلاً قد تشترط سياسات معينة للمياه والصرف الصحي على المستخدمين تقديم وثائق كشهادة الميلاد، أو سند الملكية، أو رخصة البناء كشرط لوصلهم بالشبكة. وقد يبدو للوهلة الأولى أن هذا شرط محايد. ومع ذلك عند التعمق في دراسة حالة معينة في بلد ما، يمكن للمرء أن يدرك أن معدلات تسجيل المواليد منخفضة للغاية لدى أفراد مجموعة أقلية معينة أو أن تلك المجموعة لا تملك رسمياً الأراضي التي تعيش عليها. وسيكون لتطبيق سياسة كهذه تأثير تمييزي بحكم الواقع على هذه الأقلية لأنه سيتعذّر وصلها بشبكات المياه والصرف الصحي.

٤٥- ومن أجل معالجة أوجه التمييز القائمة، قد تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير إيجابية وأعمال وإجراءات محددة الهدف. وفي هذا الصدد، تتطلب حقوق الإنسان تركيزاً على أكثر الناس تهميشاً وأكثرهم عرضة للاستبعاد والتمييز. وتشمل هذه الإجراءات الأشخاص الذين يتعرضون لأسباب التمييز المحظورة المذكورة أعلاه، فضلا عن المجموعات المحددة الأخرى التي قد يكون لديها مشاكل في الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، مثل جماعات البدو والرحل، وسكان المناطق الريفية أو المناطق الحضرية المحرومة، والسجناء وغيرهم من المحتجزين، وضحايا الكوارث الطبيعية، والقاطنين في المناطق المعرضة للكوارث، وسكان المناطق القاحلة أو شبه القاحلة أو الجزر الصغيرة. والممارسات الجيدة فيما يتعلق بالقضاء على التمييز يمكن أن تهدف تحديداً إلى معالجة حالة الفئات المحرومة، والممارسات التمييزية التي تكرّس استمرار استبعاد تلك الفئات. ويمكن أن تركّز هذه الممارسات مثلاً على الوسائل المبتكرة لضمان توفير الخدمات للمناطق الريفية النائية أو الأحياء الفقيرة التي يفتقر فيها الناس للملكية القانونية للأرض التي يعيشون عليها. ويمكن أن تشمل الأمثلة الأخرى على ذلك توفير ضمانات بعدم تنفيذ أي عمليات إخلاء قسري أو إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية كجهات وسيطة لتقديم الخدمات للفئات التي تعاني من التمييز.

---

(١٩) المرجع نفسه، الفقرة ٧.

(٢٠) المرجع نفسه، الفقرة ٨.

٤٦- وعلاوة على ذلك، يمكن أن تُحدِّد الممارسات الجيدة أشكال التمييز بحكم القانون وبحكم الواقع، بما في ذلك أسبابهما الجذرية، وتصمم إجراءات لوضع حد لأنواع التمييز التي تدخل في هذا الإطار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل التشريعي وكسب الأنصار لتغيير القوانين، ورفع مستوى الوعي بالآثار الفعلية للسياسات التمييزية بحكم الواقع وبضرورة تصحيح تلك السياسات، والتعبئة من أجل تغيير المواقف والآراء المسبقة التي تساهم في التمييز، من جملة أمور أخرى.

باء - المشاركة

٤٧- يتم التخطيط لبعض الإجراءات في مجالي الصرف الصحي والمياه وتنفيذها دون مشاركة كافية من المستفيدين، الأمر الذي قد يقوّض فعالية أي مشروع. فمثلاً، إذا تم إنشاء نقاط جديدة لتوزيع المياه في مجتمع محلي ما، دون أن يشارك في هذه العملية المستفيدون منها مشاركة فعالة، فإن هذا الإجراء قد لا يلبي احتياجات أفراد ذلك المجتمع المحلي. أما إذا شارك عدد قليل من السكان في هذه العملية، دون أن يتم تمثيل غيرهم فيها، فربما يؤدي ذلك إلى أن تقتصر الاستفادة من مصادر المياه على جزء محدد من المجتمع المحلي. وعلى الرغم من أن المشاركة هي أمر هام كتدبير وقائي وكسبيل لضمان التغير المستدام، فإنها مهمة أيضاً بوصفها من اعتبارات حقوق الإنسان. ويعالج معيار المشاركة هذه العوامل.

٤٨- والمشاركة هي شرط أساسي في إطار حقوق الإنسان ولا يمكن فصلها عن إعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى. ويتطلب ضمان المشاركة الفعلية، بصفة خاصة، الاحترام الكامل لحرية التعبير، والتجمع والانضمام، والحق في الحصول على المعلومات. وينعكس الحق في المشاركة بأقصى قدر من الوضوح في المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على الحق في المشاركة في الشؤون العامة. وفي التعليق العام رقم ٢٥(١٩٩٦)، بشأن الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وحق التصويت والحق في تكافؤ الفرص في تقلد الوظائف العامة، تفسّر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المادة ٢٥، وتشير إلى أن بإمكان المواطنين أن يشاركوا في إدارة الشؤون العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال ممثلين يتم اختيارهم بصورة حرة، وهي مشاركة يُعتبر أنها "تشمل شتى أوجه الإدارة العامة، وصياغة وتنفيذ السياسة العامة على الأصعدة الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية"، (الفقرة ٥). وقد تم تكراراً تأكيد أهمية المشاركة من منظور حقوق الإنسان من خلال اتفاقيات ومعاهدات أخرى تبيّن بالتفصيل حقوق فئات محددة من السكان[٢١]. ويدعو

(٢١) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادتان ٧(ب) و١٤؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة ١٢؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٢٩؛ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة ٤١.

إعلان الحق في التنمية (١٩٨٦) الدول إلى "أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملاً هاماً في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان[٢٢].

٤٩- ويجب أن تكون المشاركة نشطة وحرة وهادفة[٢٣]. ولذلك فإنها ينبغي أن تتجاوز مجرد المشاورة وتقديم المعلومات. فينبغي لها أن تتيح فرصة حقيقية للإعراب عن الطلبات والشواغل والتأثير على القرارات. كما أن من الهام للغاية أن يتمكن جميع المعنيين من أفراد ومجموعات ومجتمعات من المشاركة في العملية القائمة على المشاركة، أو أن يتم تمثيلهم فيها. وبصفة خاصة، ينبغي ضمان مشاركة المرأة. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى تقويض المشروع. فمثلاً، تضمن مشروع لتقريب نقاط توزيع المياه من قرية ما، إجراء مشاورات مع مجلس القرية وتم على ذلك الأساس إنشاء نقاط توزيع المياه بالقرب من معظم المنازل. ومع ذلك، تبيّن في وقت لاحق، أن النساء واصلن الذهاب إلى النهر لجلب الماء، بدلاً من استخدام مصادر المياه الجديدة. وبعد إجراء التحريات، تبين أن المرأة غير ممثلة في مجلس القرية، وأنها لو استُشيرت لكانت مدخلاتها هامة لأنها هي التي تقوم بجلب الماء من النهر. كما أشارت النساء فيما بعد إلى أنهن كن تفضلن لو أن مصادر المياه الجديدة أقيمت أقرب من ديارهن بالمقارنة مع مصادر المياه القديمة، ولكن في مكان أبعد من مكانها الحالي، وذلك لكي يتمكّن من الاحتفاظ بالبعد الاجتماعي لجلب الماء مع غيرهن من نساء والاحتفاظ بخصوصيتهن إزاء الرجال.

٥٠- وبغية ضمان المشاركة الفعالة والفعلية، فإن الشفافية والوصول إلى المعلومات هما عاملان هامان. ولتيسير الوصول إلى السكان وتوفير معلومات يمكن بصورة فعلية الوصول إليها، ينبغي استخدام قنوات متعددة لتوفير المعلومات وينبغي استخدام اللغات المحلية في الاتصال. وفضلاً عن ذلك، فقد يتطلب الأمر تنمية القدرات والتدريب، لأنه لا يمكن للسكان إبداء حكم فيما يتعلق بما إذا كانت حقوقهم محمية على النحو الواجب إلا بعد أن يفهموا التشريعات والسياسات المعمول بها.

٥١- وقد لاحظت الخبيرة المستقلة إجراءات عديدة على المستوى القطري تقوم إلى حد كبير على المشاركة، وتوثر تأثيراً كبيراً على تحسين وصول السكان إلى المياه والصرف الصحي. وبالفعل تظهر البرمجة القائمة على المشاركة، بصورة ملحوظة، في العديد من الإجراءات الإنمائية، وذلك لأسباب شتى ليس أقلها التأثير الهام للمشاركة على أثر تلك الإجراءات واستدامتها[٢٤]. ويمكن أن تتعلق الممارسات التي تفي بمعيار المشاركة بتعبئة المجتمع

---

(٢٢) قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١، المرفق، المادة ٨، الفقرة ٢.

(٢٣) المرجع نفسه، المادة ٢، الفقرة ٣.

(٢٤) إميل فيلمر – ويلسون، "The human rights-based approach to development: the right to water"، *Netherlands Quarterly of Human Rights* vol. 23, No. 2 (2005), 213-241, p. 219.

المحلي لتقديم مدخلات بشأن الإجراءات المقترحة وإدراج عمليات تقوم على المشاركة في السياسات المتعلقة بالصرف الصحي والمياه، وإشراك أفراد المجتمع المحلي في رصد الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، إلى جانب مبادرات عديدة أخرى.

جيم - المساءلة

٥٢- تعتبر الإجراءات في قطاعي المياه والصرف الصحي في بعض الحالات بمثابة أعمال خيرية. فالخدمات تقدم إلى الأشخاص على أنهم مستفيدون سلبيون من الذين يتمنون الوصول إلى الخدمات دون الشعور بالأحقية في ذلك. وغالباً ما لا تكون الأدوار والمسؤوليات محددة بصورة واضحة وغالباً ما يجهل الناس إلى أي جهة يمكنهم اللجوء في حال عدم توفر المياه والصرف الصحي أو عدم كفايتهما. فبدون المساءلة، لا يمكن إعمال ضمانات حقوق الإنسان لأنه لا يمكن الإجبار على الامتثال للالتزامات. فالمساءلة هي سمة محدِدة لقانون حقوق الإنسان وبالتالي فهي عنصر أساسي لتحديد الممارسات الجيدة من منظور حقوق الإنسان. ومن شأن تحديد خطوط واضحة للمساءلة أن يساعد الأطراف المسؤولة في معرفة التزاماتها ويساعد الأفراد على المطالبة بحقوقهم.

٥٣- إن الآليات القضائية للمساءلة، مثل المحاكم والهيئات القضائية، هي جزء لا يمكن الاستغناء عنه من هيكل المساءلة. وتنص الفقرة ١ من المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "الناس جميعاً سواء أمام القضاء" وقد فُسّر ذلك على أنه يشمل الحق في تكافؤ فرص الوصول إلى المحاكم[٢٥]. ولكي يكون ضمان هذا الحق فعالاً، يُطلب إلى الدول إنشاء نظام للمحاكم يتسم بالاستقلالية والنزاهة ويُزود بهيكل مؤسسي ومالي كاف لتمكينه من إجراء محاكمات عادلة[٢٦]. وفضلاً عن ذلك يجب أن تكون هذه الآليات مؤهلة للرد على انتهاكات حقوق الإنسان قيد النظر وتنفيذ الأحكام الصادرة بشأنها.

٥٤- ويجب أن تنشئ الدول آليات للمساءلة متيسرة ومعقولة التكلفة ومتوفرة في الوقت المناسب وفعالة[٢٧]. وينبغي ضمان الوصول إلى القضاء عملياً أي مادياً واقتصادياً، بوسائل منها خطط المساعدة القانونية، وينبغي توفير المعلومات باللغات المحلية. وينبغي أن تكفل

---

(٢٥) مانفريد نواك، *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تعليق اللجنة المعنية بحقوق الإنسان*، الطبعة المنقحة الثانية (كيهيل أم رين، أنجيل، ٢٠٠٥)، الصفحة ٣٠٨؛ انظر أيضاً اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٣٢(٢٠٠٧)، بشأن الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية والمحاكمة العادلة.

(٢٦) نواك، *العهد (الأمم المتحدة)*، الصفحة ٣٠٧.

(٢٧) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٩(١٩٩٨) بشأن التطبيق المحلي للعهد، الفقرة ٩.

الدولة حق ضحايا الانتهاكات في الحصول على تعويض مناسب، بما في ذلك العودة إلى الوضع السابق أو التعويض أو الترضية أو التعهد بعدم تكرار الفعل[٢٨].

٥٥- وعلى الرغم من أن جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لا تتطلب بالضرورة اللجوء إلى المحاكم، فإن الوصول بصورة فعالة وبتكاليف معقولة وفي الوقت المناسب، إلى نظام قضائي مستقل ويؤدي وظائفه هو أمر ضروري للغاية عندما تفشل أشكال المساءلة الأخرى في التصدي بفعالية للانتهاكات قيد النظر[٢٩] ولا يمكن إعمال الحقوق بالكامل دون أن تؤدي السلطة القضائية دوراً ما.

٥٦- وإلى جانب النظام القضائي، توجد أنواع أخرى من آليات المساءلة على مستويي الدولة وغير الدولة. وفيما تتحمل الدولة الالتزامات الأساسية بضمان التمتع بحقوق الإنسان، فإنه تقع على عاتق جهات فاعِلة أخرى مثل المانحين والمنظمات الحكومية الدولية ومقدمي خدمات المياه، والجهات الفاعلة الخاصة ومنظمات المجتمع المدني أيضاً مسؤوليات تتعلق بالحق في المياه وفي الصرف الصحي، وهي مسؤوليات يجب أن تصحبها أيضاً آليات للمساءلة. وبإمكان الآليات القائمة على مستوى الدولة وتلك غير القائمة على مستوى الدولة أن تؤدي طائفة من المهام، بما في ذلك الرصد؛ وتلقي الشكاوى والرد عليها؛ وتوفير سبل الانتصاف و/أو التعويض في حال انتهاك حقوق الإنسان.

٥٧- ومن شأن الآليات شبه القضائية مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الدولية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أن تؤدي دوراً هاماً في ضمان المساءلة من خلال رصد احترام الحقوق والإبلاغ عن الانتهاكات، وكذلك من خلال تلقي الشكاوى الفردية. وبما أن مسؤولية توفير المياه والصرف الصحي تقع، في أحيان كثيرة، على عاتق الحكومات المحلية أو وزارات محددة في الدولة، فإنه ينبغي إنشاء آليات إدارية على هذه المستويات. ويمكن إنشاء هذه الآليات ضمن الهيئات التنظيمية. وينبغي أن تكون هذه الآليات قادرة على تلقي الشكاوى الواردة من المستفيدين من خدمات المياه والصرف الصحي والاستجابة إليها وإجراء تقييمات لأثر ذلك على حقوق الإنسان.

٥٨- ويتعين على مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي أيضاً أن ينشئوا آليات للتظلم على مستوى المشغِّل بغية الاستجابة لشكاوى وشواغل المستفيدين. كما يمكن أن تكون نُظُم العدالة غير الرسمية، مثل نظم العدالة التقليدية أو لدى الشعوب الأصلية، ذات أهمية في سياق المياه والصرف الصحي.

---

(٢٨) تعليق لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العام رقم ١٥، الفقرة ٥٥.

(٢٩) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٩، الفقرة ٩.

٥٩- ويمكن إنشاء آليات للمساءلة على المستوى السياسي من خلال لجان المراجعة البرلمانية أو هياكل مماثلة[٣٠]. وفضلاً عن ذلك، يمكن تحقيق المساءلة من خلال التعبئة الاجتماعية، وتقارير وسائل الإعلام، وتنظيم الحملات واستقطاب الدعم والنشاط الاجتماعي. ويعتمد تشغيل هذه الآليات، بشكل صحيح، على التمتع بالحق في حرية التعبير والصحافة والتجمع والانضمام والوصول إلى المعلومات، وكذلك على التمتع بالحق في المشاركة في الشؤون العامة والحق في التصويت من بين حقوق أخرى. وعادة ما تعتمد المساءلة على توفر طائفة من آليات مختلفة، يمكن استخدامها بالتوازي أو واحدة تلو الأخرى.

٦٠- ويمكن أن تتخذ الممارسات الجيدة في مجال المساءلة أشكالاً مختلفة. فيمكن لها أن تكفل إتاحة آليات متيسرة للمستفيدين، تكون موجودة على سبيل المثال على مستوى مقدمي الخدمات، للاستجابة لشكاوى المستخدمين. كما يمكن أن تتضمن صكوكاً تحدد بوضوح أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعِلة المعنية وتكون متيسرة للمستفيدين وشفافة. كما يمكن لها أيضاً أن تكفل التنسيق بين مختلف الكيانات المعنية. والإجراءات الرامية إلى تعزيز المؤسسات ومكافحة الفساد مرتبطة أيضاً بمعيار المساءلة.

٦١- وعلى المستوى القضائي، يمكن لدعاوى التقاضي للمصلحة العامة أو تمثيل الضحايا من جانب منظمات المجتمع المدني أن تيسر أيضاً المساءلة. وقد تندرج نظم الرصد القائمة على المجتمعات المحلية ضمن المعيار. كما يمكن أن تكون عمليات تقييم الآثار على حقوق الإنسان كجزء من الآليات الإدارية للمساءلة، بمثابة ممارسة إيجابية هامة ينبغي تسليط الضوء عليها. ويمكن اعتبار إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان نشطة ومسؤولة تقوم برصد إعمال الحق في المياه وفي الصرف الصحي، وتستجيب للشكاوى، بمثابة ممارسة جيدة في مجال المساءلة. وقد تتضمن الممارسات الجيدة للجهات المانحة الثنائية، والمنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية، في حال مشاركتها، إنشاء آليات لاستقاء الآراء وإشراك المجتمعات المحلية في أنشطة الرصد والتقييم.

دال - الأثر

٦٢- يتطلب ضمان إعمال حقوق الإنسان أكثر من مجرد الخطب الرنانة. فهذه الحقوق هي حقوق يجب تفعيلها، ويجب أن تسهم الممارسات الجيدة من منظور حقوق الإنسان، بصفتها هذه، مساهمة فعالة في إعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي. وهذا المعيار هو معيار أساسي لضمان إجراءات فعالة يمكن أن تؤثر على تحسين حياة الشعوب.

---

(٣٠) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، *المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الإنسان يُتبع في استراتيجيات الحد من الفقر*، (جنيف، ٢٠٠٦)، الفقرة ٨٤.

٦٣- وفي قطاعي المياه والصرف الصحي، كما هو الحال في مجالات إنمائية أخرى، تحدث أحياناً تدخلات غير فعالة وإن كانت بنية حسنة. فمثلاً، عندما تُوفر مراحيض للمجتمعات المحلية دون أن يقترن ذلك بالقيام بأنشطة أساسية للتوعية ترمي إلى ضمان أن يفهم السكان أهمية استخدام مرافق الصرف الصحي المأمونة، فإن هذا الإجراء يفشل، بلا شك، لأن أفراد المجتمع المحلي لن يروا أي سبب وجيه في تغيير عاداتهم المترسخة المتمثلة في التغوط في العراء. ومشاركة المجتمعات المحلية المعنية هي أمر ضروري لضمان التأثير، كما أن استخلاص الدروس من الخبرات السابقة لا يقل عن ذلك أهمية. وينبغي أيضاً إدراج المساءلة في معيار الأثر، نظراً لأن آليات المساءلة هي وسائل هامة لاسترجاع المعلومات بشأن الممارسات التي تتطلب إدخال تحسينات عليها.

هاء - الاستدامة

٦٤- للاستدامة أهمية خاصة في القضايا المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، لأنها تتعلق بالآثار الإيجابية والسلبية في الأجل الطويل لممارسة بعينها. فبناء شبكات المياه أو غيرها من مصادر توفير المياه، هو أمر ممكن، ولكن الاحتياجات المستمرة للمجتمع المحلي المعني لن تُلبى إذا لم يقابل ذلك بناء القدرات على صيانة مثل هذه الهياكل الأساسية. وتكاليف صيانة مرافق المياه والصرف الصحي هي سبب شائع لتوقف الاستخدام - فمثلاً قد يحدث أن المجتمعات المحلية لا تستطيع دفع تكاليف تصليح الشبكة أو أنها لا تستطيع تفريغ خزانات التفسخ. وقد يؤدي الاعتماد المفرط على المياه الجوفية إلى استنفاذ مستويات المياه الجوفية، وهو أمر يؤثر تأثيراً كبيراً على البيئة الأوسع نطاقاً. ويكفل معيار الاستدامة مراعاة هذه الاعتبارات.

٦٥- وعرِّفت التنمية المستدامة على أنها "تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها"[٣١]. وتنص الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية التي أبرمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ١٩٩٢ على أن "تتم إدارة الموارد المائية بغية تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" (المادة ٢، الفقرة ٥(ج)). كما تؤكد لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن إعمال الحق في المياه يتطلب "ضمان تأمين توفير الماء الكافي والمأمون للأجيال الحاضرة والمقبلة"[٣٢] وذلك ينطبق أيضاً على الصرف الصحي. وقد تؤدي الإجراءات غير المستدامة، في نهاية الأمر، إلى تراجع لا يمكن تبريره في

(٣١) قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية.

(٣٢) تعليق لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العام رقم ١٥، الفقرة ٢٨.

الإعمال التدريجي للحقوق، وقد يصل ذلك إلى حدوث انتهاكات لهذه الحقوق[٣٣]. كما تعني الاستدامة ضمناً، ألا تؤثر ممارسة ما تأثيراً سلبياً على حقوق الإنسان الأخرى.

٦٦- وينبغي أن تراعى في هذا المجال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة[٣٤]. وتعني الاستدامة البيئية[٣٥] أنه ينبغي ضمان نوعية المياه وتوفيرها بشكل يحترم ويدعم البيئة بمعناها الأشمل. وينبغي تجنب تلوث المياه والإفراط في استخراجها بغية ضمان الوصول المستمر إلى المياه المأمونة والكافية. وفي هذا الصدد، يمكن أن تهدف الممارسات الجيدة، على سبيل المثال، إلى التوفيق بين ما هو متاح حالياً من مياه جوفية وبين أنماط الاستخدام الحالية وتجنب الإفراط في استخراج المياه الجوفية من جانب المستخدمين الصناعيين أو الزراعيين لكي يكون بالإمكان ضمان إتاحة الموارد المائية الكافية للاستخدام الشخصي والمترلي. وفضلاً عن ذلك، فإن القدرة على التكيف هي من الأمور الهامة بالنظر إلى الآثار المترتبة على التغير في المناخ والتغير المستمر في توفر وتنوع المياه. وبالمثل، ينبغي أن تسهم ممارسات الصرف الصحي الجيدة في جعل عملية الصرف الصحي مراعية للبيئة، وذلك مثلاً بضمان عدم تسرب الفضلات البشرية إلى المياه الجوفية.

٦٧- وتتطلب الاستدامة الاقتصادية أموراً منها أن يتم بالإضافة إلى الاستثمارات الأولية، مراعاة تكاليف التشغيل المستمر والإدارة والاستثمار ابتداءً من مرحلة التخطيط والمراحل التي تليها بغية ضمان استمرار تشغيل الشبكة. وأحد مصادر الدخل في هذا الصدد هو الرسوم التي يدفعها المستفيد. ومع ذلك، ينبغي أن يراعي تحقيق الاستدامة الاقتصادية جوانب المساواة لضمان أن تستطيع أفقر شرائح المجتمع، رغم فقرها، دفع مقابل هذه الخدمات. وتوفُّر الأيدي العاملة الماهرة وقطع الغيار المعقولة التكلفة اللازمة للتشغيل والصيانة هو أمر هام أيضاً. وفي هذا السياق، يمكن أن تتضمن الممارسات الجيدة بناء قدرات المجتمع المحلي، أو القطاع الخاص المحلي، على صيانة المرافق بعد الانتهاء من مشروع تكون قد شرعت فيه وكالات إنمائية

---

(٣٣) تعليق لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العام رقم ٣، الفقرة ٩.

(٣٤) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، الفقرة ٥؛ W. M. Adams, *The Future of Sustainability: Re-thinking Environment and Development in the Twenty-first Century* (الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، ٢٠٠٦)، الصفحة ٢، متاح على الموقع التالي: http://cmsdata.iucn.org/downloads/iucn_future_of_sustanability.pdf.

(٣٥) بشأن الاستدامة البيئية، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Making Progress on Environmental Sustainability: Lessons and Recommendations from a Review of over 150 MDG Country Experiences* (New York, 2006). متاح على الموقع التالي:
http://content.undp.org/go/cms-service/download/asset/?asset_id=2461718.

أو منظمات المجتمع المدني[٣٦]. كما يمكن لها أن تشمل هياكل للتعريفات الجمركية تكفل أن يشارك الأشخاص الذين يمكنهم تحمل الرسوم، في استدامة النظام، وأن يتلقى الأشخاص الذين لا يمكن لهم تحمل هذه الرسوم، المساعدة من الدولة.

٦٨- وأخيراً، وليس آخراً، فإن الاستدامة الاجتماعية[٣٧] تمس قضايا المساواة والقبول الاجتماعيين. وفي هذا الصدد، من شأن العمليات القائمة على المشاركة أن تسهم إسهاماً كبيراً في الاستدامة [٣٨]. ومشاركة جميع الأفراد والمجتمعات المحلية والمجموعات هي أمر هام للغاية لضمان أن تعزز الإجراءات ملكية المجتمعات المحلية لزمام الأمور، وبالتالي تسهم في تحقيق الاستدامة. ويمكن للممارسات الجيدة أن تشمل عمليات قائمة على المشاركة منذ البداية، وأن تستخدم المدخلات من هذه العمليات في تصميم الإجراءات لضمان استدامتها.

رابعاً - الجهات الفاعلة المعنية

٦٩- يؤثر عدد كبير من الجهات الفاعلة على إعمال حق الجميع في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وبالتالي على تحديد الممارسات الجيدة في هذا السياق. ويهدف هذا الفرع، الذي لا يحاول تقديم قائمة مستفيضة، إلى توضيح بعض السبل التي يمكن لمختلف الجهات الفاعلة أن تسهم من خلالها في الممارسات الجيدة. ومن الجهات الفاعلة المختلفة هذه، الدول، (بما في ذلك الحكومات المحلية)، والهيئات التي تنظم مجالي المياه والصرف الصحي وهيئات القطاعين العام والخاص التي تقدم الخدمات، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات التعاون الإنمائي والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات التعليم والتدريب والبحوث وكذلك الأفراد والمجتمعات المحلية. وفضلاً عن ذلك، يتطلب إعمال الحق في المياه وفي الصرف الصحي عدداً كبيراً من مختلف الممارسات ويتجاوز الإمداد بالخدمات ليشمل أنواعاً أخرى من

---

(٣٦) بشأن موضوع الاستدامة الاقتصادية لتقديم خدمات المياه، انظر على سبيل المثال الأمم المتحدة، "Providing water to the urban poor in developing countries: the role of tariffs and subsidies", Sustainable Development Innovation Briefs, issue 4 (October 2007). متاح على الموقع التالي: www.un.org/esa/sustdev/publications/innovationbriefs/no4.pdf.

(٣٧) بشأن العوامل الاجتماعية التي تؤثر على الاستخدام المستدام للمياه، انظر البرنامج العالمي لتقييم المياه، *The United Nations World Water Development Report, third edition*: *Water in a Changing World* *(تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم، الطبعة الثالثة: المياه في عالم متغير)* (باريس، اليونسكو، ولندن، Earthscan، ٢٠٠٩). متاح على الموقع التالي: www.unesco.org/water/wwap/wwdr/wwdr3/pdf/WWDR3_Water_in_a_Changing_World.pdf.

(٣٨) بشأن المشاركة في إدارة الموارد المائية، انظر Libor Jansky and Juha I. Uitto, eds., *Enhancing Participation and Governance in Water Resources Management: Conventional Approaches and Information Technology* (Tokyo, United Nations University Press, 2005).

الإجراءات مثل التشريعات وصياغة السياسات العامة وبناء المؤسسات والتوعية والتدريب والدعوة والمقاضاة.

ألف – الدول

٧٠- تتحمل الدولة المسؤولية الأساسية عن ضمان إعمال حقوق الإنسان لكل فرد، ويمكن مساءلتها عن ذلك. وعلى الرغم من أن الدولة حرة في أن تختار القيام بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي مباشرة، لكنها غير ملزمة بالقيام بذلك، إلا أنها ملزمة بإتاحة بيئة تساعد على التمتع بهذا الحق بما في ذلك إصدار التشريعات واتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة تكون ضرورية لتنظيم هذين القطاعين. وتملك دول عديدة ممارسات جيدة يمكن أن تُطلع عليها غيرها من الدول فيما يتعلق بإعمال الحق في المياه وفي الصرف الصحي. وهذه الممارسات تتراوح بين التزويد المباشر بالخدمات، وإنشاء إطار تنظيمي، وضمان وجود آليات للمساءلة قادرة على الاستجابة، والمشاركة في أنشطة بث الوعي ووضع السياسات الاجتماعية لحماية الفقراء. والدول التي اعتمدت خطط عمل وطنية لإعمال الحق في المياه وفي الصرف الصحي تنطوي معايير مرجعية وعمليات للرصد، هي دول قادرة بشكل خاص على تبادل خبراتها مع غيرها من الدول، لأن هذه الخطط تشكل أساس الإعمال التدريجي لهذا الحق.

٧١- وفي أحيان كثيرة، تقع مسؤولية توفير خدمات المياه والصرف الصحي على عاتق السلطات المحلية أو البلدية. وهذه الكيانات المحلية، التي هي جزء من الدولة، ملزمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان بضمان التمتع بالحق في المياه والصرف الصحي لجميع المشمولين بولايتها. وعلى المستوى المحلي، غالباً ما يتم إيجاد حلول مكيّفة بشكل يلبي الاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية المعنية. فمثلاً يمكن للسلطات المحلية أو البلدية أن تتخذ تدابير محددة لتوسيع نطاق الوصول ليشمل المجتمعات المحلية المستبعدة، ولضمان مشاركة المجموعات المهمشة وبث الوعي بالصحة العامة وبالجوانب البيئية وغيرها من الجوانب المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، ولإنشاء آليات للمساءلة على المستوى المحلي للاستجابة بشكل فعال للمشاكل المحتملة وتسوية المنازعات.

باء – الهيئات التنظيمية

٧٢- عُرِّف الإطار التنظيمي بأنه "إصدار مجموعة من القواعد الآمرة مقرونة ببعض الآليات، وعادةً ما تكون هذه الآليات هي وكالات حكومية تقوم برصد وتعزيز الامتثال

لهذه القواعد"[٣٩]. وعادة ما يشمل ذلك، في قطاعي المياه والصرف الصحي، مجالات نوعية المياه، وأسعارها، ومعايير تقديم الخدمات. وبإمكان الهيئات التنظيمية أن تقدم إسهامات هامة لإعمال حقوق الإنسان في مجال الصرف الصحي والمياه وذلك على سبيل المثال من خلال وضع ورصد معايير جودة المياه. كما تؤدي دوراً هاماً فيما يتعلق بالتعريفات يرمي إلى تحقيق توازن دقيق بين القدرة على تحمل التكاليف والاستدامة الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، بإمكان الهيئات التنظيمية رصد معايير الأداء لضمان الوفاء بمعايير حقوق الإنسان، وذلك على سبيل المثال في إطار أهداف السياسة العامة وأساليب تسيير الأعمال. ويمكن أن يتوسع نطاق الرصد ليشمل مقدمي الخدمات غير النظاميين الذين غالباً ما يقومون بإمداد أفقر فئات السكان. ومن المساهمات الهامة أيضاً مراعاة اعتبارات حقوق الإنسان عند وضع قواعد تتعلق بالتوصيلات الجديدة في المناطق التي لم تكن مزودة بالخدمات أو تكون الخدمات فيها ناقصة، ووضع معايير لحالات الانقطاع بالإمدادات وتوقفها. كما أن مواضيع مثل وسائل الإمداد بالمياه غير المتصلة بالشبكات كالآبار والصنابير العمومية وأكشاك بيع المياه والشاحنات الصهريجية والمياه المعبأة في زجاجات هي أيضاً مواضيع مناسبة لكي تعالجها الهيئات التنظيمية. كما يمكن لهذه المؤسسات أن تتلقى شكاوى مباشرةً من المستفيدين من المياه والصرف الصحي. وفضلاً عن ذلك، يمكن لها أن تقدم المشورة وتيسر المناقشات المتعلقة بالقرارات ذات الصلة بنموذج توفير الخدمات الذي تختاره الدولة لضمان احترام حقوق الإنسان في هذه العملية.

جيم - مقدمو الخدمات

٧٣- إن مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي قادرون أيضاً على تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإعمال الحق في المياه وفي الصرف الصحي. ويمكن لهؤلاء أن يؤدوا دوراً هاماً في مجالات عديدة منها توسيع نطاق شبكات المياه والصرف الصحي لتشمل المناطق غير المزودة بهذه المرافق أو حيث هذه المرافق ناقصة، وتقديم الخدمات، بما في ذلك إمداد المجتمعات المحلية التي ليست موصولة بالشبكات بالمياه بواسطة شاحنات صهريجية وبأسعار معقولة، ومن خلال تطوير تكنولوجيات منخفضة التكاليف لضمان أن يتمتع عدد أكبر من السكان بهذه الحقوق بالكامل. كما يمكن أن يشجع مقدمو الخدمات على إجراء مناقشات عامة بشأن كيفية تحسين التمتع بالحق في المياه وفي الصرف الصحي. وبما أن لهم دراية محددة في مجالي المياه والصرف الصحي، فإنهم يمكن أن يكونوا شركاء هامين للحكومات عند قيامها بوضع استراتيجيات للإعمال التدريجي للحق في المياه وفي الصرف الصحي.

---

(٣٩) Baldwin and others, cited in Naren Prasad, "Overview: social policies and private sector participation in water supply", in *Social Policies and Private Sector Participation in Water Supply*, N. Prasad, ed. (Houndsmill, Palgrave Macmillan, 2008), p. 5.

دال – القطاع الخاص

٧٤- تؤدي الجهات الفاعلة الخاصة، إلى جانب دورها في تقديم الخدمات، دوراً نشطاً في مجالات متعددة تتعلق بالحق في المياه وفي الصرف الصحي. ويتضمن القطاع الخاص شركات ومؤسسات يمكن أن تشارك من خلال إدراج احترام الحق في المياه وفي الصرف الصحي وإعماله في أعمالها الأساسية وعمليات صنع القرارات. فمثلاً، يمكن لها أن تكفل التشاور مع المجتمعات المحلية والمساءلة إزاءها لضمان ألا يتسبب استخدام الشركة للمياه في استنفاد المياه الصالحة للشرب المتاحة للمجتمع المحلي. وفضلاً عن ذلك، فإن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، عندما يجري الامتثال فيها لمعايير حقوق الإنسان، تكون تدخلات مفيدة للمساعدة في إعمال حقوق الإنسان، ومن الأمثلة على ذلك المشاريع الرامية إلى إتاحة المنتجات الأساسية بأسعار مخفضة للسكان المحتاجين.

هاء – المجتمع المدني

٧٥- يتألف المجتمع المدني من مجموعات مختلفة تشمل فيما تشمل منظمات المجتمع المحلي، والمجموعات الدينية، والمنظمات غير الحكومية التي تركز على المياه والصرف الصحي في سياق التنمية، والمنظمات غير الحكومية التي تركز على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المياه وفي الصرف الصحي، والمنظمات غير الحكومية التي تركز على البيئة، ومجموعات الضغط. وتتفاوت إلى حد كبير مجالات تدخل هذه المنظمات ومساهماتها. فيمكن أن تعمل كجهات تقدم الخدمات أو أن ترصد تقديم الخدمات، أو تشارك في التدريب أو بناء قدرات بشأن الجوانب التقنية (كيفية بناء مرافق المياه والصرف الصحي) أو جوانب تتعلق بالسياسة العامة (مثل كيفية ممارسة الضغط على ممثلي الحكومة فيما يتعلق بهذه الجوانب). ويمكن لها أن تقوم بالحملات وأن تمارس الضغط من أجل إحداث تغيير على المستويات المحلية والوطنية والدولية. كما يمكن لها أن تجري بحوثاً بشأن طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة بحق الإنسان في المياه وفي الصرف الصحي؛ وهذه البحوث يمكن أن تسترشد بها الإجراءات في المستقبل في هذين القطاعين(٤٠).

واو – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٧٦- المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي "هيئة تُنشئها الحكومة بموجب الدستور أو القانون أو بمقتضى مرسوم، مهمتها على وجه الخصوص هي القيام بتعزيز حقوق الإنسان

---

(٤٠) انظر على سبيل المثال Centre on Housing Rights and Evictions, *Manual on the Right to Water and Sanitation* (Geneva, 2008), pp. 51-53.

وحمايتها"[٤١]. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤدي في مجالي المياه والصرف الصحي دوراً في استعراض الإجراءات التي تتخذها الحكومة، مثل تلك المتعلقة بإصدار التشريعات وصياغة السياسات والبرامج، لضمان اتساقها مع حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، بإمكانها أن ترصد الامتثال للقوانين والسياسات والبرامج ذات الصلة. كما يمكن لها أن تجري تحقيقات في الشكاوى التي يقدمها المستفيدون وتقدم الانتصاف المناسب.

زاي - الوكالات الإنمائية

٧٧- إن الوكالات الإنمائية التي تنفذ برامج التعاون الإنمائي والمساعدة الثنائية التي تضعها البلدان المانحة، تسهم أيضاً إسهاماً إيجابياً. والوكالات الإنمائية هي، في معظم الأحيان، جزء من الهيكل الحكومي. والبلدان المانحة، التي هي دول تعهدت بالتزامات محددة في مجال حقوق الإنسان، مُلزمة أيضاً باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان عند الاضطلاع بأنشطتها، بما في ذلك من خلال ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية[٤٢]. وفضلاً عن ذلك، فإن الوكالات التي تعتمد صراحة نهجاً قائماً على حقوق الإنسان إزاء التدخلات في مجالي المياه والصرف الصحي، لها خبرة خاصة يمكن لها أن تتقاسمها مع الغير.

٧٨- وبإمكان الوكالات الإنمائية أن تعزز الحق في المياه وفي الصرف الصحي من خلال وسائل متعددة: فمثلاً، يمكن للمساعدة المالية أن تساعد في بناء الهياكل الأساسية للصرف الصحي والمياه، في حين يمكن للمساعدة التقنية أن تدعم البلد المتلقي في بناء المؤسسات ونقل التكنولوجيا والمعارف للتشغيل المستدام وصيانة الهياكل الأساسية. ويمكن لهذه الوكالات أن تروج للعمليات التشاركية في مشاريعها، كما يمكن لها أن تقدم مشورة قيِّمة في إنشاء أطر تنظيمية وآليات للمساءلة تتمشى مع معايير حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، يمكن لها أن تبني قدرات المجتمع المحلي على رصد الامتثال لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في المياه وفي الصرف الصحي.

حاء - المنظمات الحكومية الدولية

٧٩- تشمل المنظمات الحكومية الدولية منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك منظمات إقليمية مثل المصارف الإنمائية الإقليمية. ومنظمات الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز حقوق

---

(٤١) *مركز حقوق الإنسان: كتيب عن إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIV.2) الفقرة ٣٩. انظر أيضاً المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، قرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨، المرفق.

(٤٢) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٣، الفقرة ١٤.

الإنسان والتشجيع على احترامها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة؛ وبشكل أعم، وبما أن المنظمات الحكومية الدولية مؤلفة من دول، فإنه يمكن القول أيضاً إن هذه المنظمات تقع على عاتقها هي الأخرى الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتعهد بها الدول(٤٣).

٨٠- وتؤدي منظمات حكومية دولية عديدة دوراً نشطاً في مجالي المياه والصرف الصحي، وتسهم مساهمة هامة في تعزيز الاعتراف بحق الإنسان في المياه وفي الصرف الصحي وإعماله، وذلك داخل منظماتها وبالتعاون مع شركائها الخارجيين. فمثلاً، يمكن لها أن تدعم قدرات المؤسسات الوطنية للمياه والصرف الصحي من خلال التعاون التقني، وبإمكانها إجراء ونشر البحوث المتعلقة بتكنولوجيات المياه والصرف الصحي ويمكن لها الدعوة إلى تحسين سياسات المياه والصرف الصحي على المستوى الوطني. وبإمكانها أيضاً تحديد المجموعات المهمشة والمستبعدة والعمل مع الحكومة لضمان عدم ترك تلك المجموعات جانباً عند إتاحة إمكانيات الوصول إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. كما تشترك المنظمات الحكومية الدولية في أنشطة هامة لوضع المعايير والرصد.

طاء - التعليم والتدريب ومؤسسات البحوث

٨١- يمكن لمؤسسات التعليم والتدريب والبحوث مثل المدارس والجامعات والمعاهد أن تؤدي دوراً هاماً في إعمال حق الإنسان في المياه وفي الصرف الصحي. وبالنسبة للمدارس يتضمن ذلك تدريس الشباب قضايا أساسية مثل حقوق الإنسان الواجبة لهم، والصلات بين الصرف الصحي وتلوث المياه، وفهم قيمة الموارد المائية. ومن شأن معاهد التدريب أن تعلم الأشخاص المهارات اللازمة للعمل في هذا القطاع، وذلك مثلاً أن تعلمهم المؤهلات التقنية أو الإدارية. وتؤدي مؤسسات البحوث أيضاً دوراً هاماً في إيجاد الحلول المكيّفة مع الاحتياجات المحلية لمواجهة التحديات في الوصول إلى المياه والصرف الصحي.

ياء - الأفراد والمجتمعات المحلية

٨٢- عادة ما يكون الأفراد والمجتمعات المحلية أدرى باحتياجاتهم وأولوياتهم؛ وإدراكهم لِحقوقهم يجعلهم قادرين على أداء دور أكبر في تحسين وصولهم إلى المياه والصرف الصحي.

---

(٤٣) تقرير الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية المتصلة بها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (A/HRC/11/10)، الفقرة ٧٥. وللاطلاع على المناقشة الكاملة المتعلقة بما إذا كان للمؤسسات المالية الدولية التزامات إزاء حقوق الإنسان، انظر Bahram Ghazi, *The IMF, the World Bank Group and the Question of Human Rights* (Ardsley, New York, Transnational Publishers, 2005).

وبإمكانهم أيضاً رصد تقديم الخدمات، واقتراح السياسات المناسبة على الحكومة والدعوة إلى تنفيذها. وفضلاً عن ذلك، فإن التشجيع على استخدام المياه ومرافق الصرف الصحي بصورة مسؤولة ونشر المعلومات بشأن ممارسات النظافة الصحية، وكذلك تقديم المساعدة إلى الأشخاص المستضعفين والمهمشين والأسر المعيشية في المجتمع المحلي، يمكن أن تكون وسائل تعزز بواسطتها المجتمعات المحلية والأفراد حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي(٤٤).

خامساً - الخلاصة والتوصيات

٨٣- يرسي هذا التقرير الإطار الذي ستستخدمه الخبيرة المستقلة لتقييم الممارسات الجيدة من منظور حقوق الإنسان. والممارسات الجيدة يجب ألا تقوض أي معيار من المعايير العشرة المحددة، أما الممارسات بشكل عام، فيمكن أن تركز على جوانب محددة من نشاط إعمال الحق في المياه وفي الصرف الصحي. وبالاستناد إلى هذا التقرير، تود الخبيرة المستقلة، أن تنتقل إلى تجميع الممارسات الجيدة وأن تقدم خلاصة الممارسات الجيدة المطلوبة إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١.

٨٤- ولضمان إدراج أكبر عدد ممكن من الممارسات الجيدة التي تتمشى مع هذا الإطار، توصي الخبيرة المستقلة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجهات الفاعلة المذكورة في هذا التقرير، بأن تقدم ممارستها الجيدة إلى الخبيرة المستقلة لكي تنظر فيها.

---

(٤٤) Centre on Housing Rights and Evictions, *Manual*, pp. 50-51.